الشبهة الثامنة

الرواية بالمعنى دون اللفظ

بين هذه الشبهة والشبهة التى تقدمت عليها (تأخُر تدوين السنة) ارتباط وثيق عند منكرى السنة المحاربين لله ورسوله ، المرجفين فى الأرض .

فالشبهة السابقة كالتمهيد والتوطئة لهذه الشبهة ، فما دامت السنة قد تأخر تدوينها عن زمن صدورها ، فهى إذن عرضة للنسيان والسهو ، وحين فكروا فى تدوينها كانت قد ضاعت بفعل طول العهد ألفاظها ، وهذا ما جعل جامعى الحديث النبوى يدونون الحديث بالمعنى دون اللفظ ، فالألفاظ من عند الرواة ، أما المعانى فهى صُوَر مشوشة لما بقى عالقا بالذاكرة عند الرواة من معانى الحديث .

أما هدفهم من هذه الشبهة فيجمله أحدهم في الأمور الآتية :

● إن الذى اشتملت عليه كتب الحديث من أقوال منسوبة إلي رسول الله ﷺ هى ليست أقواله ؟ وإنما هي أقوال رجال يخطئون ويصيبون ، ولا يوثق بهم .

● إن الأحكام الفقهية التى تفهم من هذه الأقوال إنما هي آراء أولئك الرجال، وليست أحكاما شرعية ؟

● إن رجال الحديث خدعوا الأمة طوال أربعة عشر قرنا وأوهموها بأن هذه الأحاديث هى من كلام رسول الله ﷺ ، وهى ليست من كلامه ، ولم يصرحوا بحقيقة الأمر للأمة ، لئلا تفزع من تلك الحقيقة ؟!

● وأن أئمة المذاهب الفقهية قد أضلوا الأمة بجعل هذه الأحاديث المزورة أصلا ثانيا من أصول التشريع ؟!

وكان قد مهَّد لهذه الأوهام فقال :

« إن الرواية بالمعنى كانت هى الأصل بالفعل عند السابقين ، ولكن علماء الحديث ظلوا يخففون من ثقل هذه الحقيقة على العقول ؛ حتى لا يفزع الناس

من تلقى أحكام تقال فى الدين ، عبر أجيال متلاحقة بطريق الرواية بالمعنى ، حتى أن الإمام الشافعى جعل ذلك أصلاً من الأصول الشرعية ، التى لا ينبغى أن يفزع الناس منها » ؟!

فالمسألة عند هؤلاء المرجفين لا تقف عند حد التشكيك فى السنة ، بل تشمل الفقه وأصوله مع السنة ؛ لأن أصول الفقه والفقه من أبرز مصادرهما سنة النبى ﷺ و ما دامت السنة مزورة وباطلة فما انبنى عليها مزور وباطل كذلك .

تفنيد هذه الشبهة ونقضها :

هذا الكلام الذي نقلناه عن أحد جنود الشيطان ، أعداء الله ورسوله . ينطوى على عدة أخطاء وأوهام أملاها عليهم الشيطان . وها نحن أولاء نتصدى لبيان جهلهم وعنادهم ونكشف عن زيفهم في الخطوات الآتية :

فأولاً : إن الأصل المجمع عليه عند علماء الأمة المحققين أن رواية الحديث النبوى وقعت باللفظ والمعنى لا بالمعنى فقط كما يدعى هؤلاء المرجفون .

لأن الذين رووْا الحديث سماعا عن رسول الله هم أصحابه رضى الله عنهم ، وهم مشهود لهم بالأمانة والعدالة والتقوى والورع . وقد جاء ذلك فى صريح القرآن الحكيم ، الذى لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه ، تنزيل من حكيم حميد .

ألم يقل الله عز وجل مادحًا إياهم وتابعيهم الذين نقلوا عنهم الحديث النبوى والسنن النبوية :

﴿ وَالسَّابِقُونَ الأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالأَنصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُم بِإِحْسَانٍ رَّضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي تَحْتَهَا الأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ ﴾ [التوبة : ١٠٠].

فلو كان رواة الحديث النبوى وهم الصحابة الناقلون عن الرسول سماعا مباشراً مزورين عليه ، ولو كان التابعون الذين نقلوا الحديث سماعا من الصحابة

مزورين على رسول الله ، هل كان الله يزكيهم هذه التزكية ، ويثنى عليهم هذا الثناء ؟

إن تحريف الألفاظ كتحريف المعانى ، وهما منافيان للأمانة والعدالة والصدق . فكيف ساغ لهؤلاء المرجفين أن يصموا الصحابة والتابعين بالتزوير على الله ورسوله ؟ إنهم رجال القرون الأولى ، وهى خير القرون ، لقرب أصحابها من عصر الوحى الأمين ، ومشاهدة الرواة لرسول الله ، وشرف الصحبة ، الذى لا يعادله بعد الإيمان شرف مهما كان .

ثانيا : إن الرواية بالمعنى كانت موضع حرج شديد عند الرواة ، وهى استثناء أو رخصة نادرة الوقوع فقد كان الصحابة يروون السنة مع الحرص الشديد على ألفاظها ومعانيها ، وكانوا إذا أضطر أحدهم إلي رواية بالمعنى فى لفظ من عنده . نبَّه على هذا حتى لا يظن ظان أن ذلك اللفظ من كلام النبى ﷺ ، على أن وقوع الرواية بالمعنى – مع ندرتها لم يجزها العلماء إلا في الرواية الشفهية عند الضرورة القاهرة، أما فى تدوين الحديث فى كتب ، فلم يجز علماء الحديث إبدال اللفظ النبوى ، وإذا شك الراوى فإن عليه أن ينبه على ذلك بأن يقول : أو قال . وكذلك فإن مُخرجى الأحاديث يحرصون على ذلك كأن يقولوا « شك من الراوى » .

وأحيانا يضيف الراوى عبارة أو جملة توضيحية ، بين أجزاء الحديث النبوى . وهذا قد وضع له رجال الحديث ضابطا أسموه « الإدراج » أو « المدرج » ليميزوا بينه وبين متن الحديث النبوى .

وأيا كان فإن الرواية بالمعنى جائزة فى أضيق الحدود إذا دعت إليها ضرورة .

قال الماوردى : « إذا نسى اللفظ جاز – يعنى الرواية بالمعنى – لاسيما أن تركه قد يكون كتمانا للأحكام فإن لم ينسه لم يجز أن يورده بغيره ؛ لأن فى كلامه ﷺ من الفصاحة ما ليس فى غيره .

وقال الجلال السيوطى عن الصحابة إذا رووْا بالمعنى : « وكان أصحاب

رسول الله ﷺ ، إذا اضطروا إلي الرواية بالمعنى ، أو شكوا فى اللفظ النبوى أو فى بعضه ، أوردوا عقب الحديث لفظا يفيد التصون والتحوط ، وهم أعلم الناس بمعانى الكلام ، لعلمهم بما فى الرواية بالمعنى من الخطر ؟؟

يعنى أن الصحابة إذا لجأوا إلي الرواية بالمعنى نبهوا على تلك الرواية .

وهذا التنبيه له فائدتان :

الأولى : دفع اعتقاد السامع أن اللفظ المروى بالمعنى من كلام رسول الله ﷺ

الثانية : الحث على التثبت عند تدوين الحديث من اللفظ النبوى الذى عبَّر عنه الراوى بلفظ غيره .

كل هذه الحقائق الثوابت جهلها ، أو تجاهلها أعداء الله ورسوله لأن الغاية عندهم تبرر الوسيلة ، والغاية هو عزل سنة النبي ﷺ عن حياة المسلمين ، تحقيقا لمطامع أعداء الأمة . وهذه الغاية تستوى عند أهلها أعداء السنة ، كل الوسائل .

ثالثا : ومن الجهل المنادى على أهله بالزراية والاحتقار أن يدعى منكرو السنة أن الإمام الشافعى هو الذى ابتدع مصدرية السنة فى التشريع الإسلامى ، وأن الفقهاء قلدوه فى هذا الضلال ؟!

وفى إفحام الرد على هذا الغباء نذكر ثلاث آيات كريمات ثم نعقبها بسؤال إلي هؤلاء المرجفين :

- ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ ﴾ [النساء : ٥٩] .
- ﴿ وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلالاً مُبِينًا ﴾ [الأحزاب : ٣٦] .
- ﴿ وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا ﴾ [الحشر : ٧] .

هذه الآيات الثلاث، ولها نظائر ، هي التى جعلت السنة مصدراً ثانيا للتشريع .

فهل هذه الآيات – يا بهاليل – كلام الشافعى أم كلام الله ؟

إذن فمن الذى جعل السنة مصدراً ثانيا للتشريع ؟

الله عز وجل أم الإمام الشافعى ؟!

أليس لكم قلوب تفقهون بها؟ أو عقول تعقلون بها ؟

أو أعين تبصرون بها ؟ أو آذان تسمعون بها ؟

وصدق ربنا القائل ﴿ **فَإِنَّهَا لا تَعْمَى الأَبْصَارُ وَلَكِن تَعْمَى الْقُلُوبُ الَّتِي فِي الصُّدُورِ** ﴾ [الحج : ٤٦] .

الرواية باللفظ والمعنى توجيه نبوى:

ونضيف إلي ما تقدم فى نقض دعوى منكرى السنة أنها رويت بالمعنى دون اللفظ ، أن النبى – نفسه – ﷺ قد حث أصحابه أن يرووا عنه أحاديثه باللفظ والمعنى ، بل قد نهى من سمعه يبدل لفظا مكان لفظ ردده الراوى ، أمام الرسول فى مجلس السماع .

فقد قال ﷺ : « ... وحدثوا عنى ولا حرج ، ومن كذب على متعمدا فليتبوأ مقعده من النار » .

فهذا تحذير شديد ، ووعيد قاس على الكذب علي رسول الله ﷺ ، وإبدال لفظ مكان لفظ – مع التعمد – يندرج تحت الكذب على رسول الله . وهذا الحديث بلغ مبلغ التواتر الذى لا مثيل له ، وقد اشتهر بذلك عند المحدثين فمن يا ترى – من أصحاب رسول الله ، وهم الذين رَوَوْا لنا كل أحاديثه القولية، وكل سنته العملية ، من منهم يجرؤ على الكذب على رسول الله ؟

وقال ﷺ حاثا ومرغبا في الأمانة في النقل عنه :

« نضَّر الله امرءاً سمع منى شيئًا فبلغه كما سمع فرب مُبَلَّغٍ أوعى من سامع » .

فانظر إلي قوله « فبلغه كما سمع » أنه دعوة إلى نقل الحديث عنه بألفاظه ومعانيه ، لا بمعانيه فحسب كما يدعى هؤلاء المرجفون الأفاكون .

وبقى ما هو أجلي من ذلك وأقوى على حرص النبى ﷺ علي الرواية عنه باللفظ والمعنى :

فعن البراء بن عازب – رضى الله عنه – قال : قال النبى ﷺ :

« إذا أتيت مضجعك فتوضأ وضوءك للصلاة ، ثم اضطجع على شقك الأيمن. ثم قل :

« اللهم إنى أسلمت نفسى إليك ، ووجهت وجهي إليك ، وفوضت أمرى إليك ، وألجأت ظهرى إليك ، رغبة ورهبة إليك ، لا ملجأ ولا منجا منك إلا إليك، آمنت بكتابك الذى أنزلت ، وبنبيك الذى أرسلت ، فإن مت من ليلتك فأنت على الفطرة ، واجعلهن آخر ما تتكلم به » انتهى الحديث .

قال البراء : فرددتها على النبى ﷺ ، فلما بلغت : آمنت بكتابك الذى أنزلت » قلت : ورسولك الذى أرسلت .

فقال النبى ﷺ : « لا ، ونبيك الذى أرسلت » رواه الستة .

فانظر إلي أى مدى كان حرص النبى ﷺ على أن يكون تَحَمُّلُ الحديث وأداؤه عنه كما نطق به هو عليه السلام بألفاظه ومعانيه ، لذلك لم يقر البراء بن عازب أن يذكر « رسولك » مكان « نبيك » وأعاده إلي الصواب كما نطق هو ، مع قرب معنى « رسولك » من معنى « نبيك » لأن للألفاظ وإن تقاربت معانيها خصوصيات دقيقة تجعل اللفظ لا يسد مسد اللفظ الذى قاربه .

﴿ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَذِكْرَىٰ لِمَن كَانَ لَهُ قَلْبٌ أَوْ أَلْقَى السَّمْعَ وَهُوَ شَهِيدٌ ﴾ [ق: ٣٧]

* * *